

جامعة ميدأوشن



كلية العلوم الانسانية

ماجستير القانون الرقمي

المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة بين التشريعات
الدولية.

إعداد الطالب /

عبد الله علي يسلم بايمين

إشراف /

د. الفصيل عبد الحميد محمد

د. فايز علي جراد

2025

المقدمة.

شهدت السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية غير مسبقة تمثلت في التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح جزءاً أساسياً من مختلف جوانب الحياة اليومية، والذي تميز بقدرته على التفكير وحل المشكلات واتخاذ القرارات من خلال تحليل البيانات وترجمة اللغات، مما أدى إلى إحلاله تدريجياً محل الإنسان في أداء العديد من المهام. لا سيما في مجالات التعليم والطب والهندسة والصناعة والتجارة والمجال العسكري، ومجال النقل البري والبحري، وفي مجال الزراعة، وكذلك في أعمال القضاء وغيرها من المجالات، حتي أصبح يدخل في جميع مجالات حياتنا اليومية. ونظراً للتقدم الهائل والتقنية العالية للآلات ذات الذكاء الاصطناع واستقلاليتها في التصرف واتخاذ القرارات، أصبحت القواعد القانونية التقليدية غير كافية لتحديد المسؤولية المدنية عن أضرار الآلات الذكية¹، مما أدى ذلك لبروز إشكاليات قانونية وأخلاقية معقدة تتعلق بمسؤولية الاستخدام، وحماية البيانات، وضمان الحقوق الأساسية للأفراد في مواجهة القرارات الصادرة عن الأنظمة الذكية.

وأمام هذا الواقع المتسارع، تزداد الحاجة إلى وضع إطار قانوني متكامل ينظم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي ويحدد المسؤوليات الناشئة عنها، خاصة وأن وتيرة التطور التقني تفوق قدرة التشريعات الحالية على المواكبة. هذا التفاوت بين سرعة الابتكار وبطء التنظيم القانوني يُحدث فجوات قد تُستغل بما يضر بالمستخدمين أو يؤدي إلى انتهاك حقوقهم، الأمر الذي يجعل من معالجة هذه المسألة أولوية قانونية وتشريعية ملحة، ولذلك نجد العديد من الدول مع اختلاف أنظمتها القانونية أقرت بعض الضوابط والمعايير التي من شأنها في الحد مما ينجم عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من مخاطر وأضرار قد تشكل جرائم جزائية²، تهدف إلى ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي وتحديد المسؤوليات المترتبة عليه. فلذلك فقد تبني الاتحاد الأوروبي في عام 2024 قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU Artificial Intelligence Act) "، الذي يعدّ أول

¹ حسانين، محمد إبراهيم، (2023)، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه "دراسة تحليلية تأصيلية"، المجلة القانونية، مج15، ع1، ص180.

² المعبيد، عمر إبراهيم، (2024)، المسؤولية الجزائية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي - دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العربية للدراسات الامنية، ص 184.

تشريع شامل ينظم تطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي على أساس مبدأ إدارة المخاطر، ويُلزم مزوّدِي هذه الأنظمة بضمان الشفافية والمساءلة. كما أصدرت المفوضية الأوروبية سابقاً في الوثيقة رقم COM(2021) 206 اقتراحاً حول المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي لتحديث قواعد المسؤولية عن المنتجات في ظل التقنيات الحديثة.

وعلى الصعيد العربي، بدأت عدة دول في إدخال تعديلات تشريعية لمواكبة هذه التطورات، مثل الإمارات العربية المتحدة التي أنشأت وزارة مختصة بالذكاء الاصطناعي وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031، والمملكة العربية السعودية التي أصدرت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI) عام 2020، والتي تتضمن أطراً تنظيمية لحكومة الذكاء الاصطناعي، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتناول المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي من منظور تحليلي مقارنة بين التشريعات الدولية، بهدف الوقوف على أوجه القصور في الأطر القانونية الحالية واستشراف السبل الكفيلة بتعزيز الحماية القانونية في هذا المجال المتطور والمتشاك.

مشكلة البحث.

أصبح الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن معياراً رئيسياً لقياس مدى تقدم الدول وتطورها، إذ تشعبت تطبيقاته واستخداماته في مختلف مناحي الحياة، من الصناعة والزراعة إلى التعليم والصحة والإدارة والخدمات العامة. وتسعى دول العالم اليوم إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى أقصى حد ممكن، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة الأداء في القطاعات الحيوية، إدراكاً منها بأن التقدم في هذا المجال لم يعد خياراً تكنولوجياً فحسب، بل أصبح عنصراً استراتيجياً في خطط التنمية المستقبلية وفي بناء اقتصادات قائمة على المعرفة والابتكار³. وعلى الرغم من الفوائد العديدة الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن التطور السريع والمتلاحق لهذه التقنيات، أثبتت أن هذه التكنولوجيا قد تسبب العديد من المخاطر، نتيجة لما تتمتع به الأنظمة الذكية من استقلالية في اتخاذ القرار وقدرتها على التصرف دون تدخل بشري مباشر. وهو

³ المعبيد، عمر إبراهيم، (2024)، المسؤولية الجزائية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، المصدر

ما يثير تساؤلات جوهرية حول من يتحمل المسؤولية القانونية عند وقوع أضرار ناتجة عن قرارات هذه الأنظمة، خاصة في الحالات التي يصعب فيها تحديد الخطأ أو إثبات العلاقة السببية بين فعل النظام والنتيجة الضارة.

لقد أصبحت هذه الإشكالية أكثر تعقيداً مع غياب إطار قانوني موحد على الصعيدين الوطني والدولي، إذ لا تزال معظم التشريعات التقليدية عاجزة عن استيعاب طبيعة الذكاء الاصطناعي وخصائصه التقنية، ولا تقدم معالجة واضحة لمسألة المسؤولية المدنية أو الجنائية أو الإدارية الناشئة عن أفعاله. كما تختلف المقاربات القانونية بين الدول، فبينما اتجه الاتحاد الأوروبي إلى وضع قانون الذكاء الاصطناعي لعام 2024 الذي يهدف إلى تنظيم المخاطر وتحديد المسؤوليات، يُعد قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد الأوروبي أول إطار عمل تنظيمي شامل في العالم للذكاء الاصطناعي، وفي ظل التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا وتبني الذكاء في المملكة العربية السعودية عن طريق الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي نشأت بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ 471) وتاريخ 1440 / 12 / 29 هـ، إلا أنه تتولد إشكالية مهمة تتعلق بالمسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، فلذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التعرف على المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك بالمقارنة بين التشريعات الدولية.

ثانياً: أسئلة البحث

السؤال الرئيس: ما هي المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي، وكيف تتعامل التشريعات الدولية والوطنية مع مساءلة الأطراف المتضررة؟

ويتفرع منه السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية

1. ما هي أنواع المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات الذكاء الاصطناعي (المدنية، الجنائية، الإدارية)؟
2. ما دور المبرمج أو المطور أو المستخدم في تحمل المسؤولية القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ؟
3. ما مدى قدرة التشريعات الوطنية والدولية على تنظيم المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي؟

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل المسؤولية القانونية الناشئة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع مقارنة النظم القانونية الوطنية والدولية لتحديد أطر المساءلة القانونية، وكشف الفجوات التشريعية التي قد تعيق حماية المتضررين، واقتراح توصيات لتطوير الأطر القانونية الوطنية بما يواكب تحديات الذكاء الاصطناعي، ومن أجل تحقيق هدف البحث نسعى للتعرف على:

1. أنواع المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات الذكاء الاصطناعي (المدنية، الجنائية، الإدارية).
2. دور المبرمج أو المطور أو المستخدم في تحمل المسؤولية القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي .
3. مدى قدرة التشريعات الوطنية والدولية على تنظيم المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي.

رابعاً: فرضيات البحث.

الفرضية الرئيسية: تؤدي قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى نشوء مسؤوليات قانونية متعددة، إلا أن التشريعات الوطنية والدولية ما زالت عاجزة عن وضع إطار قانوني متكامل لمساءلة الأطراف ذات الصلة وحماية المتضررين بفعالية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. تنشأ عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي مسؤوليات قانونية متنوعة تشمل المسؤولية المدنية والجنائية والإدارية، بحسب طبيعة الفعل والضرر الناتج عنه.
2. يتحمل كل من المبرمج والمطور والمستخدم قدراً من المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، وفقاً لمدى مساهمته في تصميم النظام أو توجيه قراراته أو استخدامه.
3. لا تزال التشريعات الوطنية والدولية قاصرة عن تنظيم المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي بشكل شامل، مما يترك فجوات قانونية تعيق إنصاف المتضررين وضمان المساءلة الفعالة.

خامساً: أهمية البحث.

يُعدّ الذكاء الاصطناعي تُعدّ تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أبرز أدوات الابتكار في العصر الحديث، حيث تسهم بشكل فعال في تطوير المجتمعات وتحقيق مستويات متقدمة من الراحة والرفاهية، فضلاً عن دعم الأفراد في أداء مهامهم الاجتماعية والمهنية بكفاءة أكبر. وقد أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي واقعاً ملموساً في مختلف جوانب الحياة اليومية، بعد أن انتشرت في قطاعات متعددة، لا سيّما المجالات العسكرية والصناعية والطبية والتعليمية، بالإضافة إلى النقل والمواصلات، والأنشطة القانونية، والمجالات المنزلية وغيرها، من أهم التقنيات التحويلية في العصر الحديث، لما له من دور جوهري في تسريع وتيرة الابتكار، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم ما تقدمه هذه التكنولوجيا من فوائد ومزايا كبيرة، إلا أن استخدامها يثير العديد من الإشكاليات القانونية، وفي مقدمتها مدى كفاية وملاءمة القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في استيعاب الخصائص الفنية والمعقدة لهذه التقنية، إذ إن الذكاء الاصطناعي، لا يخلو من احتمالية الخطأ، من خلال الاعتماد عليه في العمل، وهو ما قد يؤدي إلى وقوع أضرار تستوجب جبر الضرر وتعويض المتضررين، مما يستدعي إعادة النظر في البنية القانونية القائمة لضمان حماية الحقوق وتحقيق التوازن بين الابتكار والمسؤولية⁴.

تُعدّ المسؤولية القانونية من أهم ركائز تحقيق الشعور بالأمن القانوني، فهي الضامن الأساسي لحماية حقوق الأفراد. فوجود نظام قانوني واضح يوفر الطمأنينة للأفراد، ويعزز الثقة في التعاملات المختلفة، مما ينعكس إيجاباً على نمو العلاقات، إذ يؤدي الشعور بالحماية القانونية إلى زيادة إقبال على الخدمات التي تعتمد على التقنيات الحديثة، لما تمثله النصوص القانونية من ضمانة للتعويض في حال تعرضهم لأضرار، ورغم ما حققه القانون المدني من تنظيم للمسؤولية المدنية، استناداً إلى الأركان التقليدية الثلاثة (الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية)، إلا أن الإشكالية تبرز حين يتعلق الأمر بالتقنيات الحديثة، ومنها أدوات الذكاء الاصطناعي ورغم هذا التطور المتسارع والانتشار الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإن انعكاساته القانونية ما زالت غير واضحة المعالم، خاصة فيما يتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار أو القرارات الصادرة عن الأنظمة

⁴ محمد بابكر محمد مالك، المسؤولية المدنية لأخطاء التشخيص الطبي المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، مج4، ع 41، 2025، ص 3171.

الذكية، نظراً لطبيعتها المستقلة وتعقيدها التقني. ولذلك تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعاً حديثاً ودقيقاً لم يحظَ بعد بالمعالجة القانونية الكافية في معظم التشريعات، وهو موضوع المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي. وتكمن أهمية الدراسة في التالي:

- يسعى البحث إلى إثراء الفكر القانوني من خلال تحليل الأسس النظرية للمسؤولية القانونية في ظل التطور التقني، وبيان مدى صلاحية القواعد التقليدية لمواكبة المستجدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مع إجراء مقارنة بين التشريعات الدولية المختلفة في هذا المجال.
- يساعد البحث في توضيح أوجه القصور في الأطر القانونية الوطنية والدولية، واقتراح حلول عملية يمكن أن تسهم في صياغة تشريعات مستقبلية أكثر فاعلية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان حماية المتضررين من قراراته.

سادساً: مفاهيم ومصطلحات البحث.

مفهوم الذكاء الاصطناعي : " هو عبارة عن برامج حاسوبية قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، وبعضهم عرفها بأنه العلم الذي يضم كل الخوارزميات والطرق النظرية منها والتطبيقية التي تعني بأتمته عملية اتخاذ القرارات"⁵. كما يعرف بأنه يعرف بأنه "عبارة عن العلم الذي يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية من شأنها جعل الحاسب الآلي، يحاكي التفكير البشري، ومن ثم يتعامل بنفس ذات القدرة البشرية، وذلك من خلال تغذيته بالبيانات والمعلومات الضخمة أو من خلال التعلم الذاتي"⁶.

تعريف المسؤولية القانونية: بأنها الالتزام القانوني الذي يتحمل بموجبه الشخص أو الكيان تبعات أفعاله أو قراراته التي تترتب عليها أضرار للغير أو انتهاك للقواعد القانونية. ويتميز هذا المفهوم بارتباطه الوثيق بمبدأ المساءلة القانونية، الذي يفرض على كل فرد أو كيان الالتزام بالقوانين، وتحمل نتائج مخالفتها أو التسبب في

⁵ التونسي، آيات بنت أحمد، المعلم، سليمان بن محمد، (2024)، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع73، الإصدار الثاني. ص 376.

⁶ الأخنوخ نورة أمينة، العبداني محمد، 2023، الذكاء الاصطناعي كآلية لمواجهة الجريمة الإلكترونية، مجلة القوانين والعلوم البيئية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

أضرار للآخرين. وتنقسم المسؤولية القانونية تقليدياً إلى (مسؤولية مدنية - مسؤولية جنائية - ومسؤولية إدارية).

سابعاً: الدراسات السابقة.

دراسة أبو رحاب (2025) بعنوان المسؤولية المدنية الدولية الناشئة عن قرارات الذكاء الاصطناعي: إشكالية الفعل الضار العابر للحدود، تناولت الدراسة الإشكالية المعاصرة والملحة للمسؤولية المدنية الدولية الناشئة عن الأضرار التي تسببها قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة عندما تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة، واستخدام البحث منهج متكامل يجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن، والمنهج الاستشراقي، وتوصلت الدراسة لوجود قصور بنيوي في أركان المسؤولية التقليدية أثبتت الدراسة أن ثلاثية المسؤولية (الخطأ والضرر وعلاقة السببية) تنهوي عند محاولة تطبيقها على أضرار الذكاء الاصطناعي. فإثبات الخطأ في جانب كيان غير عاقل أو في جانب مطور في حسن النية أمر شبه مستحيل، كما أن "علاقة السببية" تنقطع أو تضعف بفعل استقلالية النظام وتعلمه الذاتي، وتعدد المتدخلين، مما يخلق " فجوة مسؤولية " حقيقة تهدد بترك المتضرر بلا حماية، وأوصي المشرعين على المستويين الوطني والدولي بالخروج من حالة الترقب والبدء في سن تشريعات استباقية تنظم المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي.

دراسة الكتيبي وصغير (2025) الجوانب القانونية للمسؤولية المدنية لمبرمجي أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهدفت الدراسة تحديد أساس المسؤولية المدنية لمبرمجي أنظمة (برامج) الذكاء الاصطناعي وطبيعتها ونطاقها، مع بيان طبيعة الأضرار الناشئة عن أي عيب أو خلل فني في تصميم برامج الذكاء الاصطناعي وإثباتها، وتوصلت الدراسة إلى رغم المميزات العديدة التي يقدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي للإنسانية، إلا أنهم غير قادرين على تحمل المسؤولية المباشرة عن الحوادث والأضرار الناتجة عن الأخطاء في هذه النظم. لذلك يثار السؤال حول الأساس القانوني الذي تحدد من خلاله مسؤولية أصحاب هذه النظم عن الأضرار التي قد تسبب بها هذه الأنظمة الذكية للغير، وما إذا كان نظام التأمين هو الأنسب لتغطية ما قد ينشأ من هذه الحوادث من أضرار، نقترح ضرورة مراجعة القواعد العامة للمسؤولية المدنية، بما يساير التحديات والإشكالات القانونية التي تطرحها تطبيقات التكنولوجيا الحديثة وفي مقدمتها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

دراسة التونسي والمعلم (2024)، القواعد والإجراءات القانونية المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، ويهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية الناتجة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي، ويتضمن مقارنة بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول التي تبنت هذه التقنيات. كما يسعى البحث إلى وضع إطار تنظيمي لمعالجة الإشكاليات التي نتجت عن استخدامات الذكاء الاصطناعي مع نماذج تطبيقية لتوضيح هذه الإشكاليات، خصوصاً تلك التي حدثت بسبب عدم وجود إطار تنظيمي يحكمها. وبناءً عليه، توصلت الدراسة إلى اقتراح إطار تنظيمي محدد بأحكام متوافقة مع الممارسات والأعمال الصادرة من الذكاء الاصطناعي، وذلك لضبط استخداماته قانونياً وتحقيق أعلى المعايير البناءة، والمساهمة في إنجاح عمل المنظمات في المملكة العربية السعودية، وخصوصاً تلك الذكية منها.

دراسة العماوي (2024) الجوانب القانونية للمسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة الجوانب القانونية للمسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الأردني، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وتوصلت الدراسة أنه لم يثبت الشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي لها الحقوق الملازمة لهذه الشخصية كالذمة المالية المستقلة والأهلية القانونية، لا تعدو تقنيات الذكاء الاصطناعي كونها مجرد منتجات صناعية تنطوي على تكنولوجيا متطورة، تستوجب تشديد مسؤولية مبرمجها أو مطورها أو مشغلها، فلذلك أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المؤسسات الأكاديمية لاسيما الجامعات والمعاهد من خلال نشر ثقافة الذكاء الاصطناعي والمبادئ الأخلاقية التي تضبط استعمال تقنياته.

دراسة الحيارى (2023) آثار قيام المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (دراسة منهجية، هدفت الدراسة إلى التحقق من الآليات التي يتم من خلالها مساءلة المنظمات والأفراد عن التصرفات والقرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي مع مراعاة المسؤولية المدنية الناشئة، يعتمد البحث على دراسة منهجية للدراسات السابقة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة بهدف جمع البيانات، وتوصلت الدراسة لوجود آليات مختلفة يجري تطويرها وتنفيذها لمساءلة المنظمات والأفراد عن الإجراءات

والقرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي، مما يعكس ذلك إدراكاً متزايداً للحاجة للشفافية والعدالة والمسؤولية في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولذلك توصي بأنه ينبغي على الحكومات والهيئات التنظيمية الاستمرار في تطوير وتحديث الأطر القانونية التي تتناول على وجه التحديد مساءلة ومسؤولية تقنية الذكاء الاصطناعي، ويجب أن تضمن هذه الأطر الشفافية والعدالة والمسؤولية في استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مختلف جوانب المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي، مع اختلاف تركيزها ومناهجها. فقد ركزت دراسة أبو رحاب (2025) على المسؤولية المدنية الدولية للأضرار العابرة للحدود الناتجة عن قرارات الذكاء الاصطناعي، وأبرزت وجود فجوة مسؤولية بسبب صعوبة تطبيق أركان المسؤولية التقليدية على أنظمة غير عاقلة ذات تعلم ذاتي. أما دراسة الكتيبي وصغير (2025) فقد ركزت على المسؤولية المدنية لمبرمجي أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على عدم قدرة الأنظمة نفسها على تحمل المسؤولية المباشرة، واقترحت مراجعة القواعد العامة للمسؤولية المدنية لمواكبة تحديات التكنولوجيا الحديثة. ومن جانب آخر، تناولت دراسة التونسي والمعلم (2024) الإطار التنظيمي للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على وضع إطار تنظيمي لمعالجة الإشكاليات القانونية الناشئة عن استخدام هذه التقنيات، بينما ركزت دراسة العماوي (2024) على التشريع الأردني، مؤكدة أن الذكاء الاصطناعي لا يمتلك شخصية قانونية، وبالتالي تتحمل المسؤولية جهات تطويره وتشغيله، مع التأكيد على نشر الثقافة القانونية والأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. أما دراسة الحيارى (2023) فقد سلطت الضوء على الآليات المختلفة لمساءلة المنظمات والأفراد عن القرارات المتخذة بواسطة الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على الحاجة لتحديث الأطر القانونية لضمان الشفافية والعدالة.

يتميز البحث الحالي بدمج التحليل القانوني المقارن بين التشريعات الدولية والوطنية مع التركيز على المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى اقتراح إطار تنظيمي عملي يحقق التوازن

بين الابتكار وحماية المتضررين، مع تقديم نماذج تطبيقية للإشكاليات القانونية الناتجة عن استخدام هذه الأنظمة، وهو ما يجعل البحث شاملاً بين الجانب النظري والتحليلي والعملي في آن واحد.

ثامناً: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بوصفه الأنسب لمعالجة موضوع المسؤولية القانونية الناشئة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي، نظراً لطبيعته التي تجمع بين الوصف المنظم للظواهر القانونية والتحليل النقدي لمضامينها، فضلاً عن المقارنة بين النماذج التشريعية المختلفة على المستويين الوطني والدولي. يركز المنهج الوصفي على عرض الإطار القانوني والتنظيمي لكل من التشريعات الوطنية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي، والنماذج الدولية، مثل التشريعات الأوروبية وأطر الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمسؤولية المدنية. أما المنهج التحليلي، فيستخدم لتحليل بنية هذه النصوص وتقييم مدى فعاليتها في تنظيم المسؤولية القانونية الناشئة عن قرارات الذكاء الاصطناعي، ويوظف المنهج المقارن لمقارنة النظم القانونية المختلفة، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات الوطنية والدولية، والكشف عن الفجوات القانونية أو العملية التي قد تؤثر على فعالية مساءلة الأطراف المتضررة.

تاسعاً: خطة الدراسة.

طبقاً لهدف البحث يتم تقسيم البحث لثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: أنواع المسؤولية القانونية الناتجة عن قرارات الذكاء الاصطناعي.

• المبحث الأول: المسؤولية المدنية والجنائية.

• المبحث الثاني: المسؤولية الإدارية والرقابية.

الفصل الثاني: دور المبرمج والمطور والمستخدم في المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي

• المبحث الأول: مسؤولية المبرمج والمطور.

- المبحث الثاني: مسؤولية المستخدم أو الجهة المستفيدة .

الفصل الثالث: قدرة التشريعات الوطنية والدولية على تنظيم المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي.

- المبحث الأول: التشريعات الدولية والإطار القانوني العالمي.
- المبحث الثاني: التشريعات الوطنية والفجوات القانونية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

قائمة المراجع .

- أبو رحاب، محمد جمال عزاز، (2025)، المسؤولية المدنية الدولية الناشئة عن قرارات الذكاء الاصطناعي: إشكالية الفعل الضار العابر للحدود، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج37، ع2.
- العماوي، محمد علي أحمد، (2024)، الجوانب القانونية للمسؤولية المدنية لتطبيقات الاصطناعي في التشريع الأردني، مجلة جامعة الزيتونية الأردنية للدراسات القانونية.
- الكتيبي، ريم علي، بن صغير مراد، (2025)، الجوانب القانونية للمسؤولية المدنية لمبرمجي أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع36.
- التونسي، آيات بنت أحمد، المعلم، سليمان بن محمد، (2024)، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع73، الإصدار الثاني.
- الحيارى، فيصل موسى، (2023) آثار قيام المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (دراسة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية والتربوية، ع29.
- حسانين، محمد إبراهيم، (2023)، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه "دراسة تحليلية تأصيلية"، المجلة القانونية، مج15، ع1.

المعبيد، عمر إبراهيم، (2024)، المسؤولية الجزائية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي – دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العربية للدراسات الامنية.

محمد بابكر محمد مالك، (2025)، المسؤولية المدنية لأخطاء التشخيص الطبي المرتكبة بواسط الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، مج4، ع 41.

التونسي، آيات بنت أحمد، المعلم، سليمان بن محمد، (2024)، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع73، الإصدار الثاني.

الأخنش نورة أمينة، العيداني محمد، 2023، الذكاء الاصطناعي كآلية لمواجهة الجريمة الالكترونية، مجلة القوانين والعلوم البيئية، المجلد الثاني، العدد الثاني.